

"ذات دلالة" بواسطة وجدية الحسابات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط ليست

الفترة التي شملتها هذه

الحسابات (٤٠٠٢-٧٠٠٢)

ليست "ذات دلالة"

بالنسبة

للجهة الشرقية

على اعتبار

أن الانطلاقة الجديدة

لتنمية الجهة

لم تتحقق إلا

ابتداءً من

الخطاب الملكي في ١٨ مارس ٢٠٠٢.

كشفت الحسابات الجهوية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، أن خلق الثروات لازال متمركزاً

في خمس جهات كبرى بالمملكة، ارتفعت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الوطني من ٩٥,١ في المائة سنة

٢٠٠٤ إلى ٠,٦٦٦ في المائة سنة ٧٠٠٢.

ويتعلق الأمر، حسب نتائج هذه الحسابات الذي قدمها خبراء المندوبية

أمس الثلاثاء بالرباط في لقاء شارك فيه مسؤولون وأطر بالإدارات وجامعيون وممثلو المجتمع المدني

والقطاع الخاص وهيئات دولية، بجهات الدار البيضاء الكبرى، والرباط-سلا-زمور-زعيير،

ومراكش-تانسيفت-الحوز، وطنجة-تطوان وسوس-ماسة-درعة، التي يمثل استهلاك الأسر فيها حوالي ٥٧ في المائة

من حجم الاستهلاك الوطني.

وتحدد الحسابات الجهوية، في أول مبادرة من نوعها بالمغرب، الناتج الداخلي

الخام للجهات واستهلاكها ومواردها وغير ذلك، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي تستجيب للحاجيات في مجال

المعطيات الماكرواقتصادية الجهوية.

وتوفر الحسابات الجديدة معلومات حول الجهات ذات الاقتصاد المتنوع

(الدار البيضاء الكبرى والرباط-سلا-زمور-زعيير ومراكش-تانسيفت-الحوز وطنجة-تطوان)، والأخرى ذات

الاقتصاد ضعيف التنوع (تازة-الحسيمة-تاونات، والغرب-الشراردة-بني حسه وتادلة-أزيلال).

وساهمت الفئة

الأولى من الجهات بشكل جوهري في الدينامية الاقتصادية للمملكة بتحقيقها لمعدلات نمو فاقت نسبته ١٠ في

المائة، في حين سجلت الجهات التي يعيى عليها النشاط الفلاحي وذات التنوع الاقتصادي الضعيف، أدنى

معدلات الارتفاع في الناتج الداخلي الخام الجهوي، حيث إن حصصها في الناتج الداخلي الخام الوطني في

انخفاض.

ويتبين من خلال توزيع الناتج الداخلي الخام الجهوي حسب قطاعات الأنشطة خلال سنة ٢٠٠٧ أن ثلاث

جهات تتميز بهيمنة القطاع الفلاحي، وهي تازة-الحسيمة-تاونات (٣١١ في المائة من الناتج الداخلي

الخام)، والغرب-الشراردة-بني حسه (٦٢٩ في المائة) وتادلة-أزيلال (٣٢٤ في المائة).

وتعبيء الأنشطة

الصناعية في أربع جهات هي الدار البيضاء الكبرى (٨٢٤ في المائة) ودكالة-عبدة (٦٢٦ في المائة)

والشاوية-ورديفة (٥٢٩ في المائة) وفاس-بولمان (٧١٩ في المائة).

وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط

أيضا أن الناتج الداخلي الخام الجهوي للفرد الواحد يتجاوز في أربع جهات المعدل الوطني (٠.٢ ألف درهم)، كما هو الحال بكل من الدار البيضاء الكبرى (زائد ٣٥ ألف درهم) والرباط-سلا-زمور-زعيير (زائد ٣٣ ألف درهم) وجهات الجنوب (زائد ٢٤ ألف درهم) وطنجة-تطوان (١٢ ألف درهم).

وسجلت أدنى مستويات الناتج

الداخلي الخام الجهوي للفرد الواحد بجهات تازة-الحسيمة-تاوانات (٠.١ آلاف ومائتي درهم) وتادلة-أزيلال (١١ ألف درهم) والغرب-الشراردة-بني حسة (٢١ ألفا و٠.٦ درهم) ومكناس-تافيلالت (٤١ ألفا و٠.٧ درهم).

أما بخصوص نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب كل جهة وللغرد الواحد، أشارت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن خمس جهات تنفق أكثر من المعدل الوطني (١١ ألفا و٠.٧ درهم)، وهي الرباط-سلا-زمور-زعيير (٦١ ألف درهم) وطنجة-تطوان (٥١ ألفا و٠.٦ درهم) والدار البيضاء الكبرى (٤١ ألفا و٠.٨ درهم) وجهات الجنوب (٤١ ألفا ومائة درهم) وفاس-بولمان (٢١ ألف درهم).

من جهة أخرى سجلت نتائج الدراسة حول التنمية

الجهوية، التي تم تقديمها بالمناسبة، أن الفوارق بين الجهات، في ما يتعلق بالتنمية البشرية والفقر والوسائل لا تعزى فقط إلى الثروات الجهوية.

وأضاف المصدر ذاته أن التقدم المسجل في هذا المجال هو

أيضا رهيب بتوزيع الثروات على صعيد الجهة.

وأوضح المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي أنه تم إعداد

هذه الحسابات الجهوية وفق أسس علمية تحترم المعايير المحاسبية الأمميه، بهدف تقديم مؤشرات دقيقة حول تطور النشاط الاقتصادي على مستوى مختلف جهات المملكة.

وأعرب عنه أمله في أن يساهم هذا العمل في إغناء

وتنشيط الحوار الدائر حول الجهوية الذي أطلقه المغرب، مضيفا أنه كان من الضروري وضع إحصائيات على

مستوى الجهة، خاصة بعد الخطاب الملكي السامي ليوم ثالث يناير الماضي وتنصيب اللجنة الاستشارية

للجهوية.

من جانبه قال المدير العام لوكالة الجهة الشرقية محمد المباركي، إن هذه الحسابات " ستمكده من

التعرف على المكانة التي تحتلها الجهة وكيفية تفاعلها مع المجهودات التنموية التي ستنمها بدون شك

السياسة التنموية الجهوية الجديدة للمملكة".

وأشار المباركي إلى أن الفترة التي شملتها هذه الحسابات

(٤٠٠٢-٧٠٠٢) ليست " ذات دلالة" بالنسبة للجهة الشرقية، على اعتبار أن الانطلاقة الجديدة لتنمية الجهة

لم تتحقق إلا ابتداء من الخطاب الملكي في ١٨ مارس ٣٠٠٢.

وأوضح أن "٤٠٠٢-٢٠٠٧ تشكل إذن فترة لانطلاق

التنمية على صعيد الجهة الشرقية"، مشيدا بالعمل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والذي سيساهم

لا محالة في إغناء النقاش حول الجهوية.

ومن أجل إعداد الحسابات الجهوية والدراسات حول المؤهلات

الديموغرافية والسيوسيو-اقتصادية للجهات، ومختلف أوجه نموها الاقتصادي والبشري، اعتمدت المندوبية

السامية للتخطيط على الحسابات الوطنية المتوفرة حاليا وعلى الأبحاث والإحصاءات المنجزة سابقا، وكذا

على إحصائيات القطاعات الوزارية الأخرى.